S/PV.7911

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩١١

الجمعة، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٣/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاليالوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد بياجيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنشاوستي هوردن
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غي
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1708551 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الكاميرون إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/270 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إثيوبيا وإيطاليا وفرنسا والسنغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد السنغال باتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بالإجماع، وهو الأول من نوعه بشأن حوض بحيرة تشاد. ونشكر وفد المملكة المتحدة على جعل حوض بحيرة تشاد، مسألة ذات أولوية خلال رئاسته للمجلس التي تنتهي اليوم.

ولا شك في أن القرار يشهد على عزم المجلس القوي والثابت على دعم جهود بلدان حوض بحيرة تشاد لمكافحة حركة بوكو حرام الإرهابية، كما أنه يقوم بذلك من أجل حل الأزمة الإنسانية، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء تلك الحالة في المنطقة، وهي حالة بالغة الخطورة. ويأتي اتخاذ هذا القرار في أعقاب زيارة المجلس للكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا في الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس، والإحاطة الإعلامية المفتوحة التي عقدت بعد يومين من انتهاء البعثة، التي تم القيام بها بمبادرة من وفد المملكة المتحدة الذي تشرفت السنغال بقيادته إلى جانب فرنسا.

ويأتي القرار في الوقت المناسب لوضع الأزمة التي تواجهها هذه البلدان في صدارة جدول أعمال المجتمع الدولي.

ومنذ انتفاضة حركة بوكو حرام الإرهابية في عام ٢٠٠٩، تواجه المنطقة أزمة مزدوجة على الصعيدين الأمني والإنساني معاً. ولست بحاجة إلى ذكر جميع الأرقام، حيث تناول مؤتمر أوسلو بالتفصيل الإحصاءات التي تتعلق بالأزمة الإنسانية التي تجتاح بلدان حوض بحيرة تشاد.

إن قرارنا، الذي يمثل استجابة لهذه الحالة، يدعو إلى مواصلة العمل ضد بوكو حرام بوسائل من بينها، فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، التي أنشأتها بلدان المنطقة وتتألف من أفراد ينتمون إليها ونشرها الاتحاد الأفريقي، وذلك للمساعدة على تهيئة الظروف المفضية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وتقديم المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، يدعو القرار الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين إلى زيادة دعمهم للقوة بغية تعزيز

قدرتها التشغيلية، ولا سيما في مجالات اللوجستيات والتنقل والاتصالات والمعدات والاستخبارات. والدول مدعوة أيضاً إلى المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للاتحاد الأفريقي.

كما يرحب القرار بالمساعدات الإنسانية البالغ مجموعها ٤٥٨ مليون دولار المعلنة في مؤتمر أوسلو ٢٠١٧ ويحث على سرعة صرف هذه الأموال، لا سيما وأن بلدان المنطقة قد أنفقت الكثير بالفعل من أموالها الخاصة.

والأهم من ذلك هو ما يظهره القرار من اهتمام بالبعد الإنمائي، حيث يعترف بالترابط الوثيق بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان وأهميتها لمفهوم السلام المستدام. كما يشير القرار إلى الحاجة الملحة إلى أن تضع بلدان المنطقة حدا للتفاوتات السياسية والاقتصادية ولأوجه عدم المساواة بين الجنسين، فضلاً عن التصدي للتحديات البيئية، ويشجع الحكومات المعنية على زيادة تنسيق جهودها في تنفيذ برامجها. كما يدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم المساعدة.

وبالمثل، فهو يدعو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جنباً إلى جنب مع لجنة حوض بحيرة تشاد، إلى وضع استراتيجية مشتركة كلية وفعالة لمعالجة الأسباب الجذرية التي أسهمت في ظهور بوكو حرام.

في الختام، أود أن أعرب عن رغبتي في أن يتضمن التقرير، الذي يطلب القرار إلى الأمين العام تقديمه في غضون خمسة أشهر، فهماً متعمقاً للتقدم المحرز فيما يتعلق بالتدابير التي تم اعتمادها.

السيد أبو العطا (مصر): لقد صوت وفد بلدي مؤيداً لمشروع القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بعد مشاورات مطولة أجرتها وفود الدول الأفريقية في المجلس مع دول حوض بحيرة تشاد، حيث أسفرت تلك المشاورات عن إدخال تعديلات جوهرية على نص مشروع القرار، استهدفت خروجه متسقاً مع أغراض وأهداف زيارة المجلس إلى المنطقة في مطلع الشهر الجاري، وعلى رأسها تأكيد سيادة تلك الدول وعدم تخطي المجلس حدود الولاية والصلاحيات المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن الإعراب عن تضامن المجلس مع دول المنطقة في جهودها للتصدي لأنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية، وذلك رغم محدودية القدرات وتعقّد البيئة العسكرية وضخامة الأزمة الإنسانية التي تشهدها المنطقة.

لقد أظهرت عملية المفاوضات حول مشروع قرار مجلس الأمن بشأن حوض بحيرة تشاد حتمية تحسين أساليب عمل المجلس فيما يتعلق بالتشاور حول قراراته. ونشدد مرة أخرى على أهمية احترام مبدأ الشفافية والمشاركة الكاملة والفعالة لكافة أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين خلال المفاوضات، وتحديداً الوفود الأفريقية في المجلس، في ما يتصل بكافة القضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية.

كما يتعيّن على المجلس أن ينشئ قنوات للتشاور الجاد والفعال والشفاف مع كافة الدول المعنية بأي مشروع قرار قيد التفاوض، ضماناً لأخذ مشاغلها في الاعتبار والاستماع إلى مقترحاتها وآرائها، وبما يعزز من مصداقية المجلس ويحول دون وقوعه في فخ التدخّل غير المقبول في الشؤون الداخلية لأعضاء الأمم المتحدة أو الانفصال التام عن الواقع الفعلي على الأرض.

السيد كاواموا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان باتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بإجماع الأصوات وتشكر المملكة المتحدة على قيادتها. ويسر اليابان أنها شاركت في تقديم مشروع القرار.

يمثل هذا القرار معلَماً في زيادة اهتمام مجلس الأمن بحوض بحيرة تشاد. كما أنه يمثل اختباراً لنا من منظور اعتماد نهج متكامل حقاً إزاء التحديات المتعددة في المنطقة. فالمسائل التي

تواجه حوض بحيرة تشاد، والتي تتنوع من الإرهاب والاتجار إلى انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، لا يمكن حلها بصورة فردية.

ويبين القرار أن المكاسب الأمنية يجب أن تقترن بدعم التنمية وسبل كسب الرزق وحقوق الإنسان وغيرها من الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ويجب أن نستفيد من هذا القرار الأساسي بشأن حوض بحيرة تشاد عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ولجنة بناء السلام والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وآليات الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف.

وتؤكد اليابان أهمية تنفيذ هذا القرار، الذي من الواضح أنه يتطلب نهجاً شاملاً. وتتطلع اليابان إلى العمل مع أعضاء المجلس والجهات الفاعلة العديدة الأخرى للمساعدة في الحفاظ على السلام في حوض بحيرة تشاد.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، نرحب باتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بإجماع الأصوات بوصفه متابعةً للبعثة التي أوفدها مجلس الأمن إلى بلدان حوض بحيرة تشاد من ٢ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧. ولا شك في أن المفاوضات بشأن مشروع القرار تطلبت بعض العمل. وقد عملنا كثلاثي، جنباً إلى جنب مع بلدان المنطقة والقائم على الصياغة، لتجسيد أهداف الزيارة والمشاعر التي أعربت عنها بعثة المجلس خلال سلسلة اجتماعاتها مع عدد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القيادة على أعلى المستويات في بعض تلك البلدان.

وقبل مواصلة كلامي، أود أن أحيي الرئيسين المشاركين للبعثة، المملكة المتحدة والسنغال، على نجاح البعثة التي استفادت من الإعداد الدقيق الذي تم مسبقاً. وهما يستحقان الثناء.

نعتقد أن القرار في شكله الحالي ينقل الرسالة الصحيحة؛ وهذا هو السبب في أننا قررنا المشاركة في تقديمه. ويسعدنا أيضاً وجود ممثلين لبلدان المنطقة هنا معنا، ومن الجيد أنه أتيحت للمجلس فرصة الاستماع إلى آرائهم.

وأنا متأكد من أن أعضاء المجلس يتفقون على أننا مُجمعون في تقديرنا للطابع المترابط للتحديات الأمنية والتحديات البيئية الناجمة عن تغير المناخ التي تواجهها بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد وللآثار الكبيرة التي خلفها هبوط أسعار السلع الأساسية على اقتصاداتها.

كما اتضح لنا تماما أن المجتمع الدولي لم يكن مدركا إدراكا كافيا جسامة التحدي الخطير الذي تواجهه المنطقة. ولذلك أعربنا عن تضامننا ودعمنا الثابتين لبلدان المنطقة في التغلب على التحديات، وشددنا على الحاجة إلى حل شامل وكلي من خلال التدخل الموجه نحو التنمية الطويلة الأجل. ولذلك من المناسب أن يظل القرار مجسدا لذلك الشعور، وهو ما حاولنا القيام به خلال المفاوضات. وهذا بالضبط ما توقعته بلدان المنطقة التي رحبت بنا ترحيبا حارا خلال زيارة – التي نشعر بالامتنان عليها – من المجلس. ونأمل في أن يكون ذلك القرار على مستوى التوقعات.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالتعاون والتنسيق فيما بين البلدان الأربعة في المنطقة في مكافحة حركة بوكو حرام، على نحو ما يتمثل في الأنشطة التي اضطلعت بها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

السيد زاليالوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الوفد الروسي تأييدا للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بشأن الحالة في حوض بحيرة تشاد، نظرا لأهمية الحفاظ على توافق الآراء في مجلس الأمن ونظرا لأن نص الوثيقة كان مقبولا لممثلي المنطقة. لكن نعتقد أنه من الضروري التأكيد على عدم إدراج جميع ملاحظاتنا وحججنا في نص القرار.

أولاً نعتقد أنه من غير الدقيق أن نعتبر الحالة في حوض بحيرة تشاد نزاعا. لقد أدرجت جماعة بوكو حرام في قائمة

مجلس الأمن للتنظيمات الإرهابية. وقد أعلنت جماعة بوكو حرام في آذار/مارس ٢٠١٥ ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهذا يعني أن مكافحة جماعة بوكو حرام هي قبل كل شيء عملية لمكافحة الإرهاب. ونأسف لعدم إشارة واضعي مشروع القرار إلى الوصف الوجيه للحالة.

وعلاوة على ذلك، إن أحد الأسباب الهامة وراء تدهور الحالة وانتشار الإرهاب في دول المنطقة لم يذكر، ألا وهو السياسة غير المسؤولة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وتحديدا ليبيا.

وشأننا شأن الآخرين، طالبنا مرارا الزملاء في المملكة المتحدة بعدم التسرع في اتخاذ القرار ببساطة لأن ولاية رئاستهم توشك على الانتهاء، لكنهم لم يستمعوا إلينا. لذلك فإن الوثيقة الختامية غير مكتملة وغير متوازنة جزئيا. ونأمل في مراعاة تعليقاتنا فيما يتعلق بالعمل في المستقبل.

السيد إنشاوستي هوردن (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): تشكر دولة بوليفيا المتعددة القوميات وفد المملكة المتحدة على المبادرة بعرض القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) الذي اتخذ بالإجماع، الأمر الذي يبرهن على التزام مجلس الأمن بمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على الهدف المنشود من القرار، وهو إظهار الدعم لحكومات الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا في كفاحها ضد جماعة بوكو حرام. ونقدر الجهود التي تبذلها تلك البلدان في وضع خطط عمل لمكافحة الإرهاب، وهي حرب تشنها بالنيابة عنا جميعا. وعليه، فإننا ندعو المجلس إلى الحفاظ على جبهة موحدة فيما يتعلق بتلك المسألة، مع احترام استقلال تلك البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

لكننا نؤيد ونتشاطر الشواغل التي أعربت عنها الوفود الأخرى فيما يتعلق بأساليب العمل المعنية. ونعتقد أنه في هذه الحالة، الوقت المخصص للمفاوضات غير كاف، مما يعني أن بعض الملاحظات التي أدلت بها الوفود لم تنعكس على النحو الأمثل في القرار كما كان يجب. ونعتقد أنه كان بمقدورنا، إن أمكن، التخطيط لمفاوضات إضافية تبدأ حيث توقفنا، أو تأجيل طرح مشروع القرار للتصويت.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بإنشاء بلدان المنطقة للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات – مثل نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر وبنن، وكذلك بالتقدم الإيجابي الذي حققته في مجال مكافحة الإرهاب. ونقدر العزم الثابت لبلدان المنطقة والجهود الدؤوبة التي تبذلها في مكافحة الإرهاب. وندعم البلدان في المنطقة لتعزيز التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد. ومع احترام مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للبلدان في المنطقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد بقوة تلك البلدان على زيادة قدراتها على مكافحة الإرهاب ودعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في القيام بعمليات فعالة لتحسين الحالة الإنسانية بها.

وينبغي لمجلس الأمن أن يركز على أن يبعث رسالة إيجابية يتعهد فيها بدعم المجتمع الدولي لجهود بلدان المنطقة في مكافحة الإرهاب وتخفيف من حدة الحالة الإنسانية. وما فتئت الصين تعتقد بأنه إن كان لأعضاء مجلس الأمن تحفظات على مشروع القرار، ينبغي إيلاء اهتمام كامل إلى جميع هذه الشواغل ويجب أن تنعكس في النص ذي الصلة حتى يتسنى بذل أقصى جهد للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بالإجماع. وأشعر بالامتنان على التوصل إلى توافق في الآراء، وأود أن أشكر السنغال تحديدا وجميع أعضاء مجلس الأمن على عملهم بشأن تلك المسائل ودعم هذا النص الهام. ويمثل اتخاذ القرار بداية للفصل التالي من عملنا في حوض بحيرة تشاد.

أن نشهد أزمة بشكل مباشر هو بداية جيدة، لكن ذلك وحده لا يكفي. ولا يكفي توجيه الانتباه إلى الحالة وحده. سنخذل شعوب المنطقة إن لم نستجب لما رأيناه و لم نتخذ إجراءات ملموسة لتقديم الإغاثة والاستجابة إلى المعاناة والجوع وعدم الاستقرار. ومن خلال قرار اليوم، أوضحنا ما يلزم اتخاذه من إجراءات.

أولا نحن بحاجة إلى تكثيف بلدان المنطقة والمجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه السرعة الاستجابة للأزمة الإنسانية. وإن اتخذنا إجراءات الآن، يمكن تجنب المجاعة. ولكن ذلك يعني سرعة تشتيت الأموال المتعهد بها في أوسلو – كل دولار من ٤٥٨ مليون دولار تعهدت بها الجهات المانحة، ومليار دولار تعهدت به حكومة نيجيريا. ويعني ذلك دعم الحكومات الإقليمية لقيادة استجابة شاملة وفعالة للأزمة والاستفادة من القيادة التي أبدت بالفعل. وهذا يعني أن كافة الأطراف في المنطقة – بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – تعالج الأسباب الجذرية للأزمة وأوجه التفاوت الاقتصادية وتعمل على مكافحة التطرف العنيف وتمكين المرأة. إن حركة بوكو حرام تستغل الفقر في الشمال الشرقي. وتستغل الرجال الذين يعتبرون أن المرأة ليست إلا شَيئا وزوجة وطاهية دون أمل في المستقبل. وهذا أمر غير مقبول.

كما يجب علينا تجنب الأزمات الطويلة الأمد من خلال تحسين سد الفجوة بين البرامج الإنسانية والإنمائية. إن المملكة المتحدة مثال يحتذى به. وقد كنا من أوائل المساهمين في جهود الاستجابة. ونحن ندعم الحكومات الإقليمية. ونقوم بتوسيع نطاق برامجنا الإنمائية، حتى أثناء إيصال المعونات الإنسانية.

وإن أردنا تحقيق نتيجة في مواجهة الأزمة، يجب علينا أيضا أن نشيد ببلدان المنطقة وندعمها فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى مكافحة جماعة بوكو حرام، بما في ذلك عن طريق القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ويجب الحفاظ على الزخم الذي ولدته من هزيمة جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش. ولكن كما فعلت ذلك، يجب على جميع الأطراف والبلدان الامتثال لحقوق الإنسان، وخاصة أثناء عمليات مكافحة الإرهاب. لا يمكننا هزيمة الإرهاب أو بناء السلام إن ارتكبنا أو تغاضينا عن إساءة معاملة المدنيين. بل يجب علينا جميعا الالتزام بمستوى أعلى من ذلك. ولذلك، نأمل في رؤية نشر موظفي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة للمساعدة في ذلك الصدد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الكاميرون.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): كما يرى الجميع، نحن، الدول الأعضاء الأربع في حوض بحيرة تشاد، حاضرون هنا. لقد طلب مني الزملاء أن أتكلم بالنيابة عنهم في هذا اليوم المشهود الذي اتخذ فيه مجلس الأمن الآن بعد عدة سنوات من إصدار بيان رئاسي قرارا قويا للمجلس – وهو القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ولذلك، يشرفني أن أتكلم باسم بلدان منطقة بحيرة تشاد، وهي تشاد والنيجر ونيجيريا وبلدي، الكاميرون.

في البداية، أود أن أشكر مجلس الأمن على الزيارة التي قام بها في الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس إلى بلدان حوض بحيرة تشاد، وهي زيارة غير مسبوقة للمجلس إلى ذلك الجزء من العالم. فقد مكنت أعضاء المجلس من فهم الطابع الحقيقي لجماعة بوكو حرام، وهي جماعة إرهابية غامضة، ولأفعالها؛ وللأضرار المادية والبشرية التي تسببت بها؛ ولأساليبها بالغة الوحشية حيث تستخدم الشباب والنساء والفتيات، بمن فيهم الصغار جدا، كمفجرين انتحاريين أو كلصوص عاديين لإحراق المدارس والقرى ومهاجمة الأسواق وسرقة الماشية ونصب الكمائن للجنود والسكان المدنيين. ومثلت الزيارة

أيضا فرصة للأعضاء ليستمعوا مباشرة من كبار المسؤولين في البلدان المعنية، وليروا بأنفسهم على أرض الواقع الجهود التي تبذلها بلداننا وشعوبها على الصُعد العسكرية والأمنية والإنسانية والدبلوماسية والإنمائية لمكافحة جماعة بوكو حرام.

إن القرار الذي اتخذ اليوم، في أعقاب زيارة المجلس، يمثل خطوة هامة إلى الأمام في تعبئة دعم المجتمع الدولي لبلدان المنطقة دون الإقليمية في مهمتها الشاقة لمكافحة الإرهاب. وكما سبق وقال الممثلون، فإننا نكافح الإرهاب. ويجب علينا أن نتذكر أن لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات قد ربطت بين إرهابيي جماعة بوكو حرام الغامضين وتنظيم داعش.

ونظرا للتكاليف الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية لهذه الأزمة، فقد أدركت بلدان المنطقة دون الإقليمية بسرعة أن الرد العسكري، وإن كان ضروريا لأمن الأشخاص والممتلكات، فإنه يجب أن يكون جزءا من نهج كلي. وهذا هو السياق الذي اعتمدت ونفذت كل دولة معنية في إطاره مبادرات لا ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية فحسب، ولكن أيضا العواقب الوخيمة للحالة الراهنة. وفي هذا الصدد، رأى أعضاء المجلس بأنفسهم أثناء زيارتهم أن كل الدول المعنية قد اعتمدت ونفذت مبادرات لا ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية، ولكن أيضا العواقب الوخيمة للحالة الراهنة. ويسعدني أن القرار يشير إلى الخطط الإنمائية العديدة التي وضعتها بلدان المنطقة.

في السياق نفسه،كثفت الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد تعاونها في عدة مجالات من أجل كبح هذه الحالة ووضع حد لها. كما يمكن رؤية هذا التعاون في إطار المنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد. ومن النتائج الرئيسية لهذا التعاون الإقليمي إنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والتي مكنتنا من الحد بشكل كبير من القدرات العسكرية لجماعة بوكو حرام. ونقدر الدعم المتعدد الأوجه المقدم من شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، ولكن كما يعلم المجلس، فإن أنشطة بوكو حرام لا تتوقف أبدا. فعلى الرغم من هزيمتها المدوية على الجبهة العسكرية، فإن قدرتها على إلحاق الضرر لا تزال تتجلى في تفجيراتها الانتحارية وعمليات الاختطاف والكمائن التي تنفذها. ونأمل أن يكون اتخاذ هذا القرار إيذانا بتقديم مزيد من الدعم الحاسم ليس للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والمبادرات الإقليمية فحسب، بل لجميع بلدان منطقة بحيرة تشاد التي تجد نفسها مضطرة الآن لتخفيض مخصصات ميزانياتها للقطاعات الوطنية الأخرى، مثل التعليم والصحة، كي تتعامل مع الأزمات المتعددة الأوجه الناشئة عن الأعمال الإرهابية التي ترتكبها بوكو حرام.

إن استئصال بوكو حرام حاجة ملحة بالنسبة لكل من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي ككل. ونحن نقدر تماما مضمون الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، اللتين تدعوان الأمين العام إلى القيام بزيارة مشتركة رفيعة المستوى للمنطقة مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البنك الدولي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز التزام المجتمع الدولي بتنفيذ مختلف البرامج الإنمائية التي يجري الاضطلاع بها في المنطقة بهدف القضاء على الفقر والعوز، وهما السببان الجذريان الحقيقيان لظهور بوكو حرام واللذان يوفران تربة خصبة لأنشطتها. ومتى بدأ المجلس الإعداد لتلك الزيارة، فنحن على استعداد لاستقبال أعضاء المجلس بما عُرفت به بلدان حوض بحيرة تشاد من حسن ضيافة.

ويحدو الكاميرون والنيجر ونيجيريا وتشاد الأمل في أن يكون التقرير الذي سيقدمه الأمين العام جريئا وأن يجعل من الممكن التركيز على إيجاد أنسب الحلول، ليس فحسب من منظور الاحتياجات الأمنية والإنسانية، وهي ذات طابع ملح لا جدال فيه، ولكن أيضا من حيث أوجه القصور في التعليم والتدريب، وفي التأقلم مع تغير المناخ وفي مجال التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه مراعاة هدف القضاء على الفقر. وعندئذ فحسب يمكننا أن نتأكد من أن بوسعنا، معا، ضمان تحقيق نصر حاسم على الإرهابيين الغامضين التابعين لجماعة بوكو حرام.

ونحن نعول على مجلس الأمن، مثلما يمكن لمجلس الأمن أن يعول علينا تماما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم الفعالة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء مجلس الأمن على زيارتهم لمنطقة حوض بحيرة تشاد، التي أتاحت لهم تقييم التحديات الأمنية والإنسانية التي تواجهها الحكومات في المنطقة.

إن نيجيريا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون باسم بلدان المنطقة، وتقدر إتاحة هذه الفرصة لها لتتشاطر ملاحظة أو ملاحظتين كبلد في لب هذا التمرد.

إننا نرحب بالاتخاذ الإجماعي لقرار اليوم ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الذي لا يقر بالتحديات المعقدة التي تواجهها المنطقة فحسب، بل كذلك يشجع الحكومات الإقليمية على الحفاظ على زخمهما في مكافحة جماعة بوكو حرام وزيادة تعزيز التعاون والتنسيق العسكري الإقليمي – وهو تطور محمود. ودعم نيجيريا الثابت لعمل مجلس الأمن دليل على تقديرنا لهذا الجهاز الطليعي من أجهزة الأمم المتحدة، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتشهد المناقشات القوية التي عقدها أعضاء المجلس مع كبار المسؤولين في الحكومة النيجيرية أثناء زيارتهم الأخيرة على ذلك التأكيد.

في هذا المنعطف الخطير، بعد حدوث تحسن في الحالة الأمنية بسبب المكاسب العسكرية الأخيرة، كنا نتوقع أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي إشراك الحكومات في المنطقة في البحث عن استدامة السلام والأمن وحماية المدنيين وحل الأزمة الإنسانية الناشئة عن أنشطة بوكو حرام. إننا نتطلع إلى أن يواصل مجلس الأمن معالجة الحالة بصورة بناءة، كما فعل منذ ظهور بوكو حرام في الأزمة الإقليمية.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة الناجمة عن أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية، فإن حكومة نيجيريا لا تزال ملتزمة بقوة بمكافحة الإرهاب وجميع تداعياته. وقد وضعنا استراتيجية متينة محورها الناس لمكافحة الإرهاب تقوم على مزيج من العلميات الأمنية المجددة ونهج قائم على احترام حقوق الإنسان للمساعدة على التوصل إلى التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير. وقد خولت اللجنة الرئاسية للتدخل في الشمال الشرقي، بغية تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي، بولاية لتوفير وتنسيق تآزر وقيادة وتوجيه لمختلف المبادرات في المنطقة. وهي تشمل شركاء الحكومة الإنمائيين والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني.

كما إننا بصدد التعجيل بتنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية القائمة للتخفيف من معاناة شعبنا ولتقديم مساعدة إنسانية فعالة، بروح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١٦. وبالنتيجة، فإن نيجيريا توفر الغذاء والدعم والرعاية الصحية المتكاملة والمأوى والدعم النفسي والحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي للمحتاجين. كما نقوم بإشراك قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين

الذين يتمتعون باحترام كبير من أجل تثبيط الشباب الضعفاء من الانسياق لنزعة التطرف. وسنواصل إيلاء الأولوية القصوى لتعزيز قدرة الأشخاص المشردين داخليا وزيادة مشاركتهم في التدريب المهني وبرامج اكتساب المهارات.

إن بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد الآن في أمس الحاجة إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، إذا أريد لها أن تحقق تنفيذا ذا مصداقية للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧). كما أن الوقت قد حان لكي يركز المجلس مرة أخرى على ضرورة مد تلك البلدان ببرامج مساعدة شاملة في مختلف المجالات المتعلقة ببناء السلام، بما في ذلك كفالة الأمن وبناء القدرات وتوليد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أثر تقلص بحيرة تشاد تأثيرا سلبيا على المجتمعات المحلية حول الحوض، مما فاقم من المشاق التي تلاقيها.

وتتزايد صعوبة تلبية أي دولة في منطقة بحيرة تشاد بمفردها احتياجات الضحايا بشكل مستقل، مع حجم آثار الأزمة الإنسانية غير المباشرة العابرة للحدود. وعلى الرغم من قدراتنا الوطنية، فإننا نعمل بأكثر من طاقاتنا، ولا سيما مع الموارد المالية المتنازعة. تبذل جميع بلدان حوض بحيرة تشاد جهودا حثيثة لتخفيف المعاناة الإنسانية. وتؤكد نيجيريا مجددا دعوتها إلى اتخاذ إجراءات دولية قوية دعما لتنفيذ خطة عمل بحيرة تشاد للتنمية والقدرة على التأقلم مع تغير المناخ.

ومن الواضح أننا لا تنقصنا لا الأفكار ولا المبادرة، ولكن تنقصنا الموارد – بسبب تنافس المطالب من جميع القطاعات الإنمائية. ولذلك فإننا نكرر الضرورة الملحة لزيادة العمل العالمي والمشاركة النشطة مع بلدان حوض بحيرة تشاد من أجل تسريع جهود الانتعاش. وتعيد نيجيريا تأكيد التزامها بالعمل مع المجلس ومع المجتمع الدولي ككل. ونحن نقدر بشدة المساعدة الحاسمة من منظومة الأمم المتحدة والشركاء التي تدعمنا في برنامج التدخل في الشمال الشرقي وحوض بحيرة تشاد. ونحن نحث المجلس على مواصلة العمل معنا من أجل إيجاد حلول أكثر تنظيما مع ملكية وطنية تقود الحملة من أجل تدابير عاجلة لإنقاذ الحياة وتوفير الحماية.

وفي الختام، نكرر أن مستقبل سكان منطقة حوض بحيرة تشاد يعتمد على تحقيق الأمن واستدامة الموارد حول البحيرة. ونحن واثقون من أن بناء تعاون حقيقي وإقامة شراكات قوية مع لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي سيمكننا من التصدي بسرعة لهذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع هذه الجلسة، وإذ أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس لشهر آذار/مارس، أعرب عن خالص تقدير وفد المملكة المتحدة لأعضاء مجلس الأمن، وخاصة لزملائي الممثلين الدائمين وأعضاء أفرقتهم وأمانة المجلس على كل الدعم الذي قدموه لنا. لقد كان شهرا حافلا بالكثير من النقاط البارزة التي سنلخصها لجميع أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني في جلسة اختتام غير رسمية بعد ظهر اليوم، في تمام الساعة ١٥/٠٠. ولم يكن بوسعنا القيام بذلك منفردين، أو بدون العمل الشاق والدعم والإسهامات البناءة من جميع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة، فضلا عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات ذوي الصلة والمترجمين.

وكذلك أعرب عن شكري الشخصي، إضافة إلى كل الذين شكرتهم، لفريقي الممتاز على كل ما قام به من أجل إنجاح هذه الرئاسة. وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس ككل في الإعراب عن تمنياتي لوفد الولايات المتحدة بكل التوفيق في شهر نيسان/أبريل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.